ورقة سياسات حول

" تحديات مشاركة الشباب في الرقابة والمساءلة المجتمعية على اعمال الهيئات المحلية "

المؤسسة الفلسطينية للتمكن والتنمية المحلية -REFORM

إعداد الباحث: أ. وسيم برغال

تموز، 2019

مقدمة

تعتبر المساءلة المجتمعية احدى واجبات المواطنة التي تجسد الدور الفاعل للمواطن في الرقابة على الأداء والسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها مختلف الجهات العامة ومن بينها الهيئات المحلية، على اعتبار أن مفهوم المساءلة المجتمعية يتضمن مجموعة واسعة من الأدوات والآليات التي يستخدمها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني من اجل مراقبة أداء ذوي الشأن والمشاركة في اتخاذ القرارت وادارة الحياة العامة.

لكن وعلى الرغم من وجود عدد من الهيئات المحلية في فلسطين والتي إستطاعت تحقيق بعض الانجازات على صعيد تفعيل دور المواطن في المساءلة والرقابة المجتمعية، الا ان مشاركة المواطنين عموماً وفئات الشباب على وجه الخصوص ما تزال محدودة ولا ترقى الى المستوى المطلوب ولا سيما وانها تمثل شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني حيث تشير المعطيات الى ان ثلث المجتمع الفلسطيني من فئة الشباب من (15–29) عام، والذي يمثل ما نسبته 29.2% من إجمالي عدد السكان في العام 2017 وهو ما يعادل نحو 1.37 مليون فرد[1].

أسباب تدني مشاركة الشباب في أعمال المساءلة المجتمعية

يمكن الاشارة الى ان ضعف انخراط الشباب الفلسطيني في المشاركة في الرقابة والمساءلة على اعمال الهيئات المحلية يعود الى مجموعة من الاسباب الهيكلية المرتبطة ببنية المجتمع، بالاضافة الى ضعف الوعي العام لدى أصحاب العلاقة وعدم فعالية القوانين السياسات الداعمة لأشراك الشباب في ادارة الشأن العام، وذلك على النحو التالي:

1.1 محدودية دور الشباب في صناعة القرار

تشير بيانات العام 2017 الى ان أقل من 1% من الشباب الفلسطيني يعمل في مراكز صنع القرار حيث تبلغ نسبة الشباب ممن يعملون في مهنة مشرعوا وموظفو ادارة عليا 0.7% بواقع 0.8% في الضفة الغربية و0.7% في قطاع غزة. كذلك توضح النتائج ان نسبة الشباب من (15–29) سنة من الملتحقين بالجمعيات الاهلية او الثقافية او المنظمات غير حكومية تبلغ حوالي 3% فقط بواقع (2.1% في الضفة الغربية و4.4% في قطاع غزة)، فيما بلغت نسبة الشباب المنتمين للاتحادات والنقابات بمختلف اشكالها 2.4% (2.1% في الضفة الغربية و3.0% في قطاع غزة)، كذلك فان الشباب الذين شاركوا في اعمال تطوعية كانت بواقع 19.6%. فيما تقدر ما نسبته 6.3% من الشباب فقط هم منتمون لاندية ومراكز رياضية بواقع (5.7% في الضفة الغربية، 7.4% في قطاع غزة)[2]. الأمر الذي يشير الى محودية دور الشباب في المشاركة في الحياة العامة وادارة الشأن العام على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي مما ينعكس سلباً على واقع مشاركتهم في مجتمعاتهم المحلية والقيام باعمال الرقابة والمساءلة على مستوى الهيئات المحلية.

من جهة اخرى وعلى الرغم من انه جرى تخفيض سن الترشح للانتخابات المحلية للشباب الى 25 عام ومع التعديلات التي أجريت على قانون الانتخابات المحلية والتي تم من خلالها تحديد سن الترشح للمجلس بسن الخامسة والعشرين بدون فصل ما

[1] تقرير صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2018/8/12. يمكن الاطلاع على البيانات من خلال الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214.

[2] مسح الشباب الفلسطيني 2015. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

بين الترشح لعضوية المجلس أو الرئيس، ومع ذلك فان نسبة تمثيل الشباب في الهيئات المحلية ما تزال محدودة حيث بلغت نسبة مشاركة الشباب في الاقتراع من كلا الجنسين في العام 2017 ضمن الفئة العمرية من (18–22) عام 14.2% وفي سن (23– 30) عام 21.4% أما نسبة الفائزين من عمر (25–35) عام فقد بلغت 16.8%[3].

1.2 تدني الوعي العام فيما يتعلق باهمية المساءلة المجتمعية

يلاحظ وجود محدودية بالوعي الجمعي سواءا من قبل المؤسسات والافراد لاهمية ودور المواطن في القيام بواجباته المتعلقة بالرقابة والمساءلة على اعمال الجهات الرسمية والهيئات المحلية، ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل المركبة المرتبطة بالحالة السياسية الفلسطينية والثقافة المجتمعية التي لا تشجع على المشاركة في ادارة الشأن العام والنظر الى دور المواطن بشكل هامشي وعدم قدرته على التاثير بالحياه العامة والمشاركة بالتغيير المجتمعي.

ويتضمن ذلك عدة اتجاهات تتعلق اولها بالبعد المجتمعي المرتبط بالافراد وعدم قناعتهم بالقدرة على احداث التغيير او القيام بدورهم المجتمعي الفاعل والذي يعتبر جزء من حقوق وواجبات المواطنة في المشاركة في ادارة الشأن العام وصناعة القرار، يترافي ذلك مع محدودية وعي رؤساء واعضاء المجالس المحلية باهمية مشاركة المجتمع المحلي وخصوصاً الشباب في الرقابة على اعمال الهيئات المحلية واحقيتهم بالاطلاع على المعلومات وضرورة المشاركة الفاعلة من قبل المواطنين ودور أصحاب العلاقة في الاستجابة الفاعلة لاحتياجات المواطنين ومطالبهم.

1.3 التاثير السلبي للبعد التنظيمي والعائلي والعشائري

تتلخص احدى التحديات المتعلقة في ضعف مشاركة الشباب في المجتمعات المحلية الفلسطينية، في وجود البعد التنظيمي والعائلي العشائري حيث تطغى التنظيمات السياسية والتصنيف العائلي على مفهوم المواطنة الحاضة للتنوع وتتاثر عملية المشاركة الفاعلة للشباب بالبعد التنظيمي المسيطر، بالاضافة الى تدخلات العائلة/ والعشيرة والتي تحدد نتائج الانتخابات المحلية ولا تتيح للشباب التنافس على الانتخابات المحلية الا بموافقة التنظيمات السياسية والعائلات المسيطرة في التجمعات الفلسطينية، وهذا رغم محاولة الكثير من الاحزاب الاستفادة من مشاركة الشباب في قوائمها الانتخابية الا انهاتظل مشاركة شكلية وبعدية عن المضمون في كثير من الاحيان.

يساهم هذا الواقع في نفور الشباب من المشاركة السياسية والاجتماعية والقيام بدورهم المجتمعي نتيجة شعور الشباب بالتهميش ومحدودية مساحة الحرية وعدم القدرة على التاثير بالواقع السياسي والاجتماعي، مما ينعكس سلباً على مفهوم المشاركة الشبابية والدور المنوط بهذه الفئة من اجل العمل بشكل مشترك دون التمييز بناءاً على الخلفية السياسية والتنظيمية والعائلية والعشائرية.

وما يدلل على ذلك ما أظهرته نتائج مسح الشباب الفلسطيني[4] حيث أفاد 29.4% من فئة الشباب من (15–29) عام انهم ربما لا يشاركوا باية انتخابات قادمة، فيما أكد حوالي 18.1% عدم مشاركتهم مستقبلاً.

الشكل رقم (5): :التوزيع النسبي للشباب حسب إمكانية المشاركة في أي استحقاق انتخابي قادم

[3] تقرير الانتخابات المحلية عام 2017، لجنة الانتخابات المركزية ، للاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي:
.http://www.elections.ps/Portals/30/pdf/FinalReport/LE2017-FinalReportAr.pdf

[4] المصدر السابق: مسح الشباب الفلسطيني 2015.

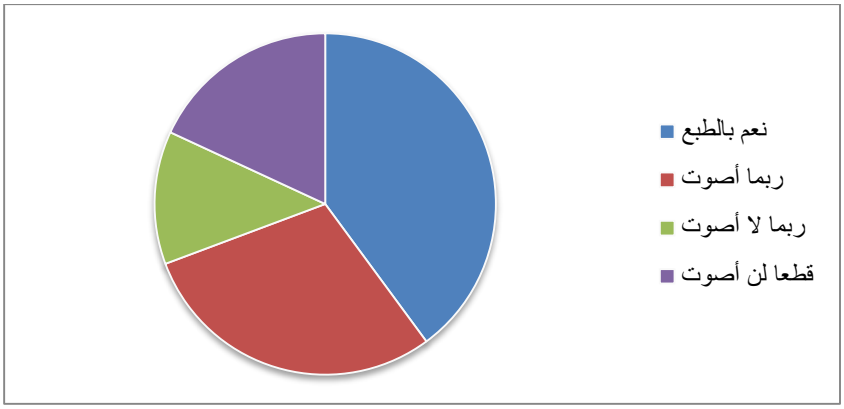

المصدر: مسح الشباب الفلسطيني، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015.

في ذات السياق فان الكثير من الشباب الفلسطيني وفي ظل الواقع الحالي يعانون من تناقضات الإنتماء للهوية الوطنية ببعدها الفصائلي والحزبي ودورهم الوطني الفاعل المتمثل بالمسؤولية المجتمعية، وذلك بسبب سيطرة الثقافة المجتمعية السائدة المتمثلة بالعشائرية والحزبية على المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى التحديات التي يفرضها الانقسام السياسي والذي يحول دون توحيد جهود الشباب او توسيع دائرة الحرية واتاحة الفرصة لهم للمشاركة السياسية المجتمعية الفاعلة وذلك نتيجة تعطيل النظام السياسي الفلسطيني والاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

1.4 ضعف السياسات والاجراءات المحفزة لمشاركة الشباب

على الرغم من وجود العديد من الجهود المجتمعية التي أولت اهتماماً باشراك الشباب في انشطة الرقابة والمساءلة على اعمال الهيئات المحلية وفي حين يلاحظ وجود تفاعل واهتمام من قبل العديد من الهيئات المحلية مع تلك الجهود، الا أن مشاركة الشباب في المساءلة المجتمعية لا تعتبر في كثير من الاحيان وليدة المبادرة الذاتية للهيئات المحلية أو ضمن خطتها وبرامجها السنوية، حيث تعتمد الكثير من البلديات على المبادرات التي تطرح من خلال مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج وانشطة خاصة بالمساءلة المجتمعية مما يقلل من أثر تلك الجهود ويضعف نتائجها ولا يضمن استمرارية تلك المشاريع والانشطة والتي عادة ما تزول جزئيا/كلياً بانتهاء التمويل المتاح لتلك التدخلات.

تعتبر مشاركة الشباب الفلسطيني في إدارة الشأن العام والرقابة والمساءلة على اعمال الهيئات المحلية محدودة ومجتزأة وغير شاملة أو متكاملة وموسمية وتتركز في غالبية الاحيان على الانشطة والبرامج الممولة التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني والعديد من جهات التمويل الأخرى، وهي تفتقر الى الاستدامة ووجود السياسات والاجراءات وهياكل العمل المؤسسي.

وتكمن احدى التحديات الرئيسية في عدم تبنى الهيئات المحلية لمفهوم المساءلة المجتمعية للمجتمع المحلي وللشباب على وجه الخصوص بشكل ممنهج يستند الى تطوير بنية السياسات المحلية والاجراءات التي تضمن انخراط الشباب ضمن انشطة المساءلة المجتمعية، وعلى الرغم من الادراك بان الهيئات المحلية ما زالت تعاني من قصور عام في مجال تطوير السياسات المحلية التي تضمن ماسسة برامج وانشطة وخدمات البلديات الا ان عدم توفر اية سياسات تتعلق بالمشاركة المجتمعية لفئة الشباب يعتبر احدى التحديات الرئيسية التي تعيق استمرار انشطة المساءلة والرقابة التي تنفذها المؤسسات الاهلية الفلسطينية او المجموعات الشبابية بصفة خاصة. وفي حال وجود بعض

السياسات وادلة الاجراءات التي تنظم اعمال المساءلة المجتمعية من قبل البلديات فانها عادة ما تكون معدة من خلال بعض المشاريع التي تنفذها بعض مؤسسات المجتمع المدني او جهات التمويل المختلفة والتي عادة ما لا تتعاطى معها البلديات والهيئات المحلية بشكل جدي يساهم بتطبيق تلك السياساتبشكل ممنهج ويسمح باستمرار تلك الانشطة واستدامتها.

1.5 ضعف قدرات الشباب وخبراتهم في مجال المساءلة المجتمعية

على الرغم من ان العديد من المؤسسات الاهلية الفلسطينية وجهات التمويل المختلفة ساهمت خلال الاعوام الماضية بالعمل على تطوير دور الشباب وتمكينهم من التاثير بالحياه العامة والمشاركة في ادارة الشأن العام، الا ان هذه الجهود ما زالت غير متكاملة ومحدودة وغير مستمرة.

حيث يتم العمل مع بعض المجموعات الشبابية وتطوير قدراتها واشراكها في تنفيذ العديد من انشطة المساءلة المجتمعية على اعمال البلديات كعقد جلسات الاستماع والمشاركة بجلسات المجالس المحلية والرقابة على الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية والتي لا تلبث ان تنتهي بانتهاء البرامج او المشاريع المنفذة، مما يؤدي الى ضياع الكثير من تلك الجهود وعدم القدرة على نقل الخبرات وتبادلها بين فئات الشباب المختلفة مما، يستدعي العمل على ايجاد ادوات مستدامة تضمن الاستمرار في عملية بناء قدرات الشباب واكسابهم الخبرات اللازمة في انشطة الرقابة والمساءلة وتمكينهم من نقل الخبرات الى القيادات الشابة اللاحقة التي من المتوقع ان تشارك وتتولى انشطة المساءلة المجتمعية مستقبلاً.

1.6 وجود تحديات عامة ومركبة تواجه فئة الشباب

يواجه الشباب الفلسطيني العديد من التحديات المرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والتي قد تجعل الكثير من الشباب لا يولون الاهتمام الكافي للمشاركة وقضايا المساءلة المجتمعية والتي قد يعتبرها البعض ترفاً في ظل الواقع الذي يحياه الشباب في الاراضي الفلسطينية، ويتربط ذلك بوجود الاحتلال الاسرائيلي والذي يعد من أبرز المعيقات والتحديات التي تمنع عملية التنمية والتطوير في الارضي الفلسطينة، بالاضافة الى ما تحلمه من مخاطر على واقع الشباب ومستقبله؛ فعلى مدى العقود القليلة الماضية اخضعت قوات الاحتلال الاسرائيلي الشباب الفلسطيني لأشكال مختلفة من العنف بما في ذلك القتل والاعتقالات التعسفية والسجن والابعاد والمنع من التعليم وغيرها. فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد اشار تقرير لوزارة الصحة الفلسطينية انه ومنذ العام 2000 وحتى 2011، استشهد حوالي 4,607 فرد من فئة الشباب وهو ما يشكل نسبة 63.7% من مجموع الشهداء وجرح ما يقارب 35,321 فرد بما نسبته 58.8% من مجمل الجرحى وهم من فئة الشباب[5].

هذا الى جانب وجود العديد من التحديات كارتفاع نسبة البطالة وعدم وجود فرص عمل كافية نتيجة ضعف الاقتصاد الفلسطيني وتدني مستوى الدخل العام وانخفاض قدرة القطاع العام والخاص على توفير فرص عمل كافية تتوافق مع أعداد الخريجين المتزايدة؛ ويكفي ان نعلم ان بطالة الخرجين الشباب تجاوزت 55%.[6]

[5] "شهداء وجرحى انتفاضة الاقصى 2012" ، مركز المعلومات الصحية الفلسطينية، وزارة الصحة، غزة – فلسطين، مايو 2012.

[6] المصدر السابق: تقرير صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2018/8/12.

نحو دور فاعل للشباب في الرقابة والمساءلة على اعمال الهيئات المحلية

تتعدد أوجه واشكال المساءلة المجتمعية التي يمكن ان يقوم بها الشباب من اجل تحسين واقع الخدمات العامة والمشاركة في صناعة القرار على مستوى الهيئات المحلية والمجتمع المحلي والتي تشمل الرقابة على الخدمات المقدمة وتقييم اثرها، الرقابة على الموازنات العامة وتتبع اوجه الانفاق العام، مساءلة اعضاء الهيئات المحلية من خلال جلسات الاستماع، المطالبة بالحصول على المعلومات والافصاح عن البيانات وغيرها.

ومع وجود العديد من اشكال المشاركة ومستوياتها والتي تشمل تشكيل المجالس الشبابية في الكثير من المناطق والمجموعات الشبابية والمبادرات المجتمعية التي ينفذها الشباب بالتعاون مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وجهات التمويل المختلفة، الا ان تفعيل المشاركة والمساءلة المجتمعية للشباب في ادارة الهيئات العامة وصناعة القرار يتطلب جملة من التدخلات وهيكلية السياسات المحلية وتطوير الوعي المجتمعي لدى الافراد وصانعي القرار على السواء.

من الضروري زيادة مستوى الوعي لدى اعضاء الهيئات المحلية والعاملين من اجل فهم وادراك اهمية دور الشباب في المساءلة المجتمعية وذلك من خلال فهم الادوار المتبادلة لاصحاب العلاقة وذوي الشأن والتي تتطلب الوعي بمضمون ركائز المساءلة المجتمعية والتي تستند على مبادىء الشفافية في ادارة المال العام وقيام الهيئات المحلية بواجبها من اجل تعزيز مبدأ الحوكمة وتطوير مفهوم النزاهة الشفافية، بالاضافة الى حق المواطن بالوصول الى المعلومات ودور الهيئات المحلية في الافصاح عن كافة البيانات والموازنات والنفقات والقرارت التي يتم اتخاذها من قبل رؤساء واعضاء المجالس المحلية. هذا الى جانب مبدأ ضرورة الاستجابة الفاعلة من قبل الجهات المعنية لاحتياجات المواطنين ومطالبهم عبر تفهم حق المواطن بالرقابة والمساءلة وتبني موقف ايجابي يتعلق بالتعامل بجدية مع نتائج عملية المساءلة والاتجاه نحو تصويب الخلل واجراء التعديلات اللازمة من اجل إضفاء الثقة والجدية على نتائج عمليات الرقابة والمسائلة التي يتم تنفيذها من قبل المجتمع المحلي ومجموعات الشباب.

يجب ان يتم ماسسة عملية المساءلة المجتمعية ضمن سياسات واجراءات الهيئات المحلية بحيث تتضمن اطار ممنهج لمشاركة الشباب وآليات فاعلة تمكن الشباب من القيام بمهام الرقابة والمساءلة الدورية، وتوفير كافة متطلبات ومستلزمات عملية المساءلة والتي تتطلب تعاون طواقم البلديات وموظفيها واعضاء الهيئات المحلية مع فئات الشباب وتوفير كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة والدعم الفني واللوجستي بمختلف اشكاله. ولذلك فان تطوير مفهوم ومضامين عملية المساءلة المجتمعية تتطلب وضع ادلة اجراءات عملية وسياساتية مصادق عليها من قبل المجالس المحلية وبمشاركة الشباب تضمن وجود خطة سنوية لانشطة الرقابة والمساءلة وادوات واضحة ومحددة تمكن فئات الشباب من تنفيذ تدخلات المساءلة بشكل دائم ومستمر ومستدام.

يجب تطوير القوانين والسياسات الوطنية بحيث تدعم وتحفز مشاركة الشباب على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال زيادة تمثيل الشباب في المجالس المحلية ومن كلا الجنسين وذلك على اعتبار ان نسبة المشاركة ما تزال محدودة ولا ترقى الى المستوى المطلوب وهي اكثر ندرة وقلة على مستوى مشاركة الفتيات على وجه الخصوص، وعلى

الرغم من وجود استراتيجة وطنية لقطاع الشباب الفلسطيني للأعوام من (2017-2022) تم تطويرها من قبل المجلس الاعلى للشباب والرياضة والتي تتضمن ضمن غاياتها محور خاص بالمشاركة المجتمعية والسياسية الا انها لا تحتوي على تدخلات واضحة ومحددة حول آليات اشراك الشباب وضمان انخراطهم في صناعة القرار على مستوى الهيئات المحلية مما يتطلب اعادة النظر في القوانين والسياسات واستراتجيات العمل المتعلقة بالشباب على المستوى الوطني.

زيادة وعي الشباب باهمية دورهم ومشاركتهم المجتمعية الفاعلة في انشطة المساءلة والرقابة كونها تمثل احدى واجبات المواطنة الصالحة والمسؤوليات المرتبطة بحقوق الشباب وقدرتهم على احداث التاثير المجتمعي، بالاضافة الى الاستمرار في تطوير مهارات الشباب وقدراتهم وتوفير المزيد من الانشطة والبرامج المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية الهادفة الى زيادة انخراط الشباب ومشاركتهم المستمرة والدائمة في الرقابة على اعمال الهيئات المحلية ومساءلتها.

التوصيات الختامية

- زيادة مستوى مشاركة الشباب في صناعة القرار والحياة العامة من خلال تطوير القوانين والسياسات ذات العلاقة.
- وضع استراتيجة واضحة بالتعاون مع المجلس الاعلى للشباب ووزارة الحكم المحلي تتضمن اطار ممنهج لمشاركة الشباب وتفعيل دورهم في الرقابة والمساءلة المجتمعية على الهيئات المحلية.
- زيادة وعي رؤساء واعضاء الهيئات المحلية والعاملين في البلديات اتجاه المشاركة المجتمعية ودور الشباب على وجه الخصوص.
- زيادة نسبة تمثيل الشباب في الهيئات المحلية الفلسطينية وتشجيعهم على المشاركة بالانتخابات (وضع كوتا للشباب).
- رفع مستوى وعي الشباب والمجتمعات المحلية اتجاه دورهم في ادارة الشأن العام وبناء قدراتهم في مفهوم المساءلة المجتمعية وآلياتها وادواتها.
- مساعدة الهيئات المحلية على مأسسة عملية المشاركة المجتمعية والمسائلة والرقابة على اعمال البلديات والخدمات التي تقدمها ضمن انظمتها الداخلية.
- ضمان وجود محور لمشاركة الشباب ضمن الخطة التنموية الاستراتيجية لكل هيئة محلية وتخصيص جزء من موازنة البلدية لتنفيذها.
- تشجيع البلدات على توقيع مدونة سلوك للالتزام بنهج تشجيع مشاركة الشباب وضمان توفير كافة المعلومات والتسهيلات والخدمات اللوجستية والفنية لانشطتهم ومبادراتهم المختلفة.
- إشراك الشباب بشكل فاعل في تطوير الآليات والادوات وهياكل المساءلة المجتمعية على اعمال الهيئات المحلية واقتراح الانشطة المختلفة.
- تفعيل دور المجالس الشبابية الفلسطينية والمجموعات والمبادرات الشبابية وتمكينهم من تنفيذ الحملات والمبادرات وانشطة المساءلة والرقابة المجتمعية.
- تمكين القيادات الشباب من نقل الخبرات والمهارات لأقرانهم من الشباب من اجل اكتساب التجربة واستمرار انشطة المساءلة واستدامتها.

- إبراز النماذج الناجحة من الجهود الشبابية والهيئات المحلية التي نجحت في تفعيل انشطة المساءلة المجتمعية وضمان استدامتها.
- دعوة الأحزاب السياسية والعائلات في المناطق المختلفة لوضع ميثاق شرف ومدونة سلوك تضمن اشراك كافة مكونات الشباب دون اقصاء وتمييز سياسي او اجتماعي.